

علاقة السياسة الاحترازية الكلية بالسياسة المالية في الجزائر
دراسة تحليلية للفترة (2009-2021)

The relationship of macro-prudential policy and fiscal policy in algeria
An analytical study for the period (2009-2021)

مرابط محمد¹، بن زيان راضية²

MERBET Mohamed¹, BENZIANE Radia²

¹ مخربرأس المال البشري والأداء جامعة الجزائر 3 إبراهيم سلطان شيبوط دالي إبراهيم الجزائر،

merabet.mohamed@univ-alger3.dz

² جامعة الجزائر 3 إبراهيم سلطان شيبوط دالي إبراهيم الجزائر، benziane.radia@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/06/28

تاريخ الاستلام: 2024/02/26

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة تفاعل السياسة الاحترازية الكلية والسياسة المالية في الجزائر وبيان آثار كل منهما على الآخر في إطار تحقيق الاستقرار المالي والمساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2009-2021. تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال عرض عموميات حول السياسات الاحترازية الكلية والسياسة المالية والمنهج التحليلي من خلال التطرق إلى مسار السياسة المالية وتنفيذ السياسات الاحترازية الكلية في الجزائر وبيان أوجه التكامل والتضارب المحتملة. توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية في الجزائر لعبت دورا فعالا في الحفاظ على استقرار النظام المالي من خلال عدة قنوات، في حين ساهمت السياسة الاحترازية الكلية في دعم النمو الاقتصادي من خلال الحفاظ على استمرار النظام المالي في أداء وظائفه، كما أن التنسيق بين السياستين يعد أمرا ضروريا لتعظيم أداءهما. كلمات مفتاحية: السياسة الاحترازية الكلية، السياسة المالية، الاستقرار المالي، النمو الاقتصادي.

تصنيفات JEL : E58، E62، G28، F43.

Abstract:

This paper aims to study the interaction of macro-prudential policy and fiscal policy in Algeria and to demonstrate the impact of each on the other in the context of achieving financial stability and contributing to increasing economic growth rates during the period 2009-2021, A descriptive approach was adopted by presenting generalities about macro-prudential policies and fiscal policy, and on analytical approach by addressing the course of fiscal policy and implementing macro-prudential policies in Algeria and demonstrating the potential integration and conflicts.

The study found that the fiscal policy in Algeria played an effective role in maintaining the stability of the financial system through several channels while macro-prudential policy contributed to supporting economic growth by maintaining the continuity of the financial system in performing its function, And that coordination between the two policies is essential to maximize their performance.

Keywords: Macro-prudential policy; fiscal policy; financial stability; economic growth.

JEL Classification Codes: E58, E62, G28, F43.

المؤلف المرسل: مرابط محمد، الإيميل: m.merabet39@gmail.com

1. مقدمة:

بعد الأزمة المالية العالمية 2008 أصبح للسياسات الاحترازية الكلية دور فاعل في حماية النظام المالي من خلال تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية للمؤسسات المالية الرامية إلى تعزيز السلامة المالية للنظام المالي واستيعاب أي مخاطر أو صدمات مالية محتملة، في حين تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق التأثير في حجم النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب وحجم الموازنة. إن العلاقة بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسة المالية من المواضيع التي حظيت باهتمام الكثير من الباحثين في الجوانب المالية والاقتصادية، إذ ترتبط السياسة الاحترازية الكلية بالسياسة المالية ارتباطا وثيقا في ظل التحديات الراهنة التي تشهدها اقتصاديات العالم، بحيث تبنت الدول سياسات مالية واحترازية كلية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تبني سياسات مالية واحترازية كلية تتماشى بما يحقق نمو اقتصادي مستدام، ولقد كشفت الأزمة المالية العالمية عن وجود تداخل بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسة المالية، مما يستدعي ضرورة التنسيق بين السياستين، يقودنا وجود مثل هذه التداخلات إلى صياغة الإشكالية التالية:

كيف تتفاعل السياسة الاحترازية الكلية و السياسة المالية في الجزائر في تحقيق أهداف كل منهما خلال الفترة

2009-2020؟

على ضوء هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى يمكن أن تكون السياسة المالية مصدرا للاستقرار المالي وما مدى مساهمة التنظيم الاحترازي الكلي في تحقيق أهداف السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة ؟
- ما مدى أهمية التنسيق بين السياسة المالية و الاحترازية الكلية في الجزائر في تحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة الدراسة ؟
- فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث تم صياغة الفرضيات التالية:
- تتفاعل السياسة الاحترازية الكلية مع السياسة المالية من خلال تأثيرهما على الاستقرار المالي ومستوى النشاط الاقتصادي؛
- إن التنسيق بين السياستين في الجزائر ضرورة حتمية يعمل على تقليل تكاليف تنفيذهما، إذ يعزز دور كل منهما في تحقيق الأهداف المسطرة؛
- أهداف الدراسة تهدف هذه الدراسة إلى:
- معرفة أهم تطورات السياسة الاحترازية الكلية والمالية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وتقييم فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة؛
- إبراز طبيعة التفاعل بين السياسة المالية و السياسة الاحترازية الكلية المطبقة في الجزائر؛
- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في عرض آثار كل من السياستين المالية و الاحترازية الكلية على أهداف الآخر في الجزائر وتبسيط الضوء على أهمية التنسيق بين السياستين عند تطبيقهما ما قد ينشئ تعارض في الوسائل و الأهداف وكيفية التعامل مع هذا التضارب من خلال صياغة التوليفة المثلى من السياستين.
- منهجية الدراسة: للإلمام بالموضوع وتحليل مختلف جوانبه تم استخدام المنهج الوصفي وذلك من خلال التطرق إلى الأدبيات النظرية المتعلقة بالسياستين الاحترازية الكلية والمالية، إضافة إلى تحليل تطور السياستين خلال فترة الدراسة وإبراز الطبيعة التفاعلية بين السياسة الاحترازية الكلية والمالية انطلاقا من استعراض البيانات و الجداول الإحصائية المتعلقة بالسياستين التي توفرها الهيئات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

تقسيمات الدراسة: قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور وهي كالآتي:

- المحور الأول: الإطار النظري للسياسات المالية والاحترازية الكلية.
- المحور الثاني: السياسة الاحترازية الكلية والمالية في الجزائر خلال الفترة (2009-2021).
- المحور الثالث: تفاعل السياسة الاحترازية الكلية والمالية في الجزائر خلال الفترة (2009-2021).

الدراسات السابقة

لقد اهتمت العديد من الدراسات في الاقتصاد الحديث بموضوع طبيعة العلاقة التفاعلية بين السياسة المالية والاحترازية الكلية نذكر منها:

• دراسة (Malmierca, 2023) بعنوان Optimal macroprudential and fiscal policy in a monetary union

تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل تنسيق السياسة المالية والاحترازية الكلية فيما يتعلق بتعظيم الرفاهية من خلال نموذج لدولتين من الاتحاد النقدي الأوروبي في ظل تنامي الصلة بين النظام المالي والنشاط الاقتصادي، وتحليل مدى استصواب التنسيق بين السياستين بناء على نوع الصدمة، يشير عدم التنسيق بين صانعي السياسات إلى بعض المقايضات التي قد تؤدي إلى صراعات اقتصادية، على سبيل المثال، قد يؤدي تشديد السياسات الاحترازية الكلية إلى تقييد الاستثمار الخاص والنشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى انخفاض في تحصيل الضرائب وما يترتب عن ذلك من اختلال التوازن المالي، في المقابل قد يقلل التقشف المالي من الطلب الخاص ويضعف استدامة الشركة، والنتيجة هي زيادة عدم الاستقرار المالي وزيادة احتمال حدوث أزمة مالية، بالإضافة إلى تقييم التركيبات المثلى للسياستين في مواجهة الصدمات المختلفة التي قد تؤدي إلى أزمات اقتصادية، على غرار تلك التي واجهها الاتحاد النقدي الأوروبي نتيجة الركود العظيم (الصدمة المالية) وأزمة كوفيد 19 (صدمة العرض وصدمة الطلب)، الذي يسمح لوضعي السياسات باتخاذ قرار بشأن الإجراءات الاحترازية الكلية والمالية المثلى، توصلت الدراسة إلى أن إستراتيجية التنسيق بين السياستين تعتمد على نوع الصدمة المسؤولة عن الركود الاقتصادي.

• دراسة (Yong & Lin, 2022) بعنوان The coordination of Monetary, Fiscal and Macroprudential Policies

تهدف هذه الدراسة إلى النظر في كيفية تنسيق السياسات الاحترازية الكلية والنقدية والمالية بشكل أفضل من خلال تبني نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي (DSGE) يشتمل على قطاعات وسياسات متعددة من منظور نظري وتحليلي، خاصة مع دخول الاقتصاد الصيني إلى الوضع الطبيعي الجديد إذ تواجه الأنظمة الاقتصادية والمالية في البلاد فترة انتقالية من الإصلاح الهيكلي، توصلت الدراسة إلى أنه لتحقيق أقصى حد من الرفاهية يجب أن تستهدف السياسة النقدية نمو الناتج وفجوة التضخم، وينبغي أن تهدف سياسة الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية إلى استقرار الناتج والدين الحكومي، وينبغي للسياسة الاحترازية الكلية أن تركز على المتغيرات المالية مثل انتشار الائتمان والتمويل الاجتماعي، ويكون للمزيج الملائم من السياسات النقدية والمالية والاحترازية الكلية أثر إيجابي على الاستقرار الاقتصادي والمالي أكثر من أي واحدة من هذه السياسات الثلاث، كما أن الخلاف بين السياسات الثلاث يضعف فعالية السياسة ويؤدي إلى تفاقم التقلبات الاقتصادية والمالية.

• دراسة (Nguyen & al, 2019) بعنوان The Interaction Between Fiscal Policy, Macroprudential

Policy and Financial Stability in Vietnam-An Application of Structural Equation Modeling تدرس هذه الورقة آثار السياسة المالية والاحترازية الكلية على الاستقرار المالي في فيتنام بالإضافة إلى تفاعلها خلال الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009، وباستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) بالاعتماد على بيانات الفترة 2000-2015، توصلت الدراسة إلى أن كلا من السياسة المالية والاحترازية الكلية لهما تأثير كبير على الاستقرار المالي، على وجه الخصوص السياسة المالية لها تأثير سلبي بينما السياسة الاحترازية الكلية لها تأثير إيجابي على الاستقرار المالي في فيتنام، إلى جانب ذلك، تشير الأدلة إلى وجود علاقة سلبية بين السياسة المالية والاحترازية الكلية، لذا يجب على فيتنام تنفيذ سياسات

الاقتصاد الكلي وخاصة السياسة المالية والاحترازية الكلية، مع توشي الحذر والنظر في تفاعلها من أجل الاستفادة القصوى من تنسيقها نحو الاستقرار المالي.

• دراسة (Dumičić, 2019) بعنوان (Linkages Between Fiscal Policy and Financial (In) Stability)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم القنوات التي يتم من خلالها ربط السياسة المالية بالاستقرار المالي، والمتمثلة في قناة الدين العام والسياسة الضريبية وبيان دورهما في مواجهة التقلبات الدورية والحد من المخاطر النظامية، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية تؤثر على الدورات المالية بشكل مباشر على مستوى الاحتياطات التي يمكن استخدامها في مواجهة الآثار السلبية للأزمات المالية.

2. الإطار النظري للسياسات المالية والاحترازية الكلية

بعد الأزمة المالية العالمية 2008 تعزز استخدام السياسات الاحترازية الكلية بشكل أكثر فعالية من أجل حماية النظام

المالي من خلال اعتماد أدوات مصممة لاحتواء المخاطر النظامية، في حين استخدمت السياسة المالية في تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد المالي.

1.2. السياسة المالية:

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من خلال عدة

قنوات كالإنفاق العام والضرائب.

1.1.2. مفهوم السياسة المالية:

تعددت تعريفات السياسة المالية وهذا راجع لاختلاف المراحل الزمنية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والفكرية و

من أبرزها السياسة المالية هي مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة. (وجدي، 1988، صفحة 431)، ويراد بها الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدير وسائل تمويلها. (العمري، 1988، صفحة 443)

كما تعرف بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط

المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة. (عبد المطلب، 2004، صفحة 43)

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أنها جميعا تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط

الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى استخدام الحكومة لبرامج الإنفاق والإيرادات العامة التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة على التنمية ومعالجة مشاكل الاقتصاد. (هوارى، 2016-2017، صفحة 105)

2.1.2. أدوات السياسة المالية:

تستخدم السياسة المالية مجموعة من الأدوات (الوسائل) لتحقيق أهدافها نذكر منها:

❖ **النفقات العامة:** ينظر إلى النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام.

وبهذا المعنى فهي تضم ثلاثة عناصر تمثل صفاتها المميزة لها عن غيرها وهي: النفقة العامة مبلغ نقدي والعنصر الثاني هو صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة والعنصر الثالث هو أن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام. (الجنابي، الصفحات 17-19)

❖ **الإيرادات العامة:** مجموعة المداخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة

وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. (محزري، 2012، صفحة 115)

تنقسم الإيرادات العامة إلى الإيرادات العامة من أملاك الدولة (الدومين العام والخاص) وإيرادات الدولة من

الرسوم.

❖ **الموازنة العامة للدولة:** تعرف الموازنة العامة للدولة بأنها: "تقدير مفصل ومعتمد لمصروفات الدولة وإيراداتها لسنة

مالية مقبلة، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية. (العناني، 2003، الصفحات 109-110)

ويمكن أن نستخلص من التعريف وجود السمات الآتية: (العبيدي، 2011، الصفحات 186-187)

- الموازنة العامة توقع: إذ تمثل الموازنة العامة أرقاماً متوقعة لحجم النفقات التي سوف تنفقها الدولة، وحجم الإيرادات التي تتوقع الحصول عليها خلال مدة زمنية تقدر غالباً بسنة واحدة.
 - الموازنة العامة إجازة من السلطة التشريعية: إذ لا توضع الموازنة العامة موضع التطبيق مالم توافق عليها السلطة التشريعية في الدولة، وتكون الموافقة على شكل قانون يخول السلطة التنفيذية تطبيق الموازنة العامة والعمل بموجبها، وللسلطة التشريعية حق مراقبة السلطة التنفيذية في هذا المجال.
 - الموازنة العامة ذات صفة دورية: أي أنها تعد كل سنة، إذ أن الإذن بتنفيذها محدد زمنياً بسنة واحدة ينتهي بانتهائها.
 - الموازنة العامة تحدد في ضوء الأهداف الاقتصادية والاجتماعية: حيث لم تعد للموازنة أهدافاً مالية فقط تتمثل بالموازنة بين النفقات والإيرادات، بل أصبحت أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
- 3.1.2. أنواع السياسة المالية:

هناك نوعان رئيسيان من السياسة المالية سياسة توسعية وانكماشية (Kiely, 2023) :

➤ السياسة المالية التوسعية: غالباً ما تستخدم السياسة المالية التوسعية، المصممة لتحفيز الاقتصاد خلال فترات الركود أو أوقات البطالة المرتفعة أو فترات منخفضة أخرى من دورة الأعمال، يستلزم إنفاق الحكومة المزيد من الأموال أو خفض الضرائب أو كليهما، والهدف من السياسة المالية التوسعية هو وضع المزيد من الأموال في أيدي المستهلكين حتى ينفقوا المزيد لتحفيز الاقتصاد.

➤ السياسة المالية الانكماشية: تستخدم السياسة المالية الانكماشية لإبطاء النمو الاقتصادي، كما هو الحال عندما

ينمو التضخم بسرعة كبيرة، على عكس السياسة المالية التوسعية، ترفع السياسة المالية الانكماشية الضرائب لخفض الإنفاق، مع دفع المستهلكين المزيد من الضرائب، يكون لديهم أموال أقل لإنفاقها، ويتباطأ التحفيز الاقتصادي والنمو. ينمو الاقتصاد في ظل السياسات المالية الانكماشية عادة بنسبة لا تزيد عن 3% سنوياً، وفوق معدل النمو هذا، قد تحدث عواقب اقتصادية سلبية - مثل التضخم وارتفاع البطالة وحتى حالات الركود.

2.2. السياسة الاحترازية الكلية

عقب الأزمة المالية العالمية 2008 عملت السلطات الرقابية على تعزيز الأطر التنظيمية والإشرافية من منظور احترازي كلي والحد من تراكم نقاط الضعف وجعل النظام المالي أكثر مرونة قادر على الاستمرار في تقديم الخدمات.

1.2.2. مفهوم السياسة الاحترازية الكلية

السياسات الاحترازية الكلية هي سياسات مالية تهدف إلى ضمان استقرار النظام المالي ككل لمنع حدوث اضطرابات كبيرة في الائتمان والخدمات المالية الحيوية الأخرى اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي مستقر. (Yilla & Liang, 2020)

كما تعرف سياسة الاحتراز الكلي بأنها تلك السياسة التي تستخدم الأدوات الموجهة للحد من المخاطر النظامية والتصدي لأي معوقات قد تؤثر على قدرة النظام المالي في الاستمرار في تقديم الخدمات المالية الأساسية التي قد يترتب على انقطاعها أو اضطرابها نتائج خطيرة على الاقتصاد الحقيقي. (الهاشل، 2015، صفحة 01)

تهدف السياسة الاحترازية الكلية إلى منع تراكم وتجسيد المخاطر النظامية في القطاع المالي، وذلك لضمان حسن سير عمل النظام المالي، إن الهدف النهائي للسياسة الاحترازية الكلية هو تعزيز الاستقرار المالي، الذي يعرف بأنه الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادر على أداء وظائفه الرئيسية بشكل صحيح، مثل الوساطة المالية وتمكين المدفوعات، مع القدرة أيضا على تحمل الأزمات، إن تحقيق هذا الهدف بدوره سيسهل النمو الاقتصادي المستدام. (Ukraine, 2018, p. 3)

هناك سببان مترابطان على الأقل لاستخدام السياسات الاحترازية الكلية: (Sueppel, 2015)

- إنشاء حاجز أو شبكة أمان حتى لا تتكدس البنوك خسائر فادحة بشكل مفرط خلال فترات الركود؛
- الحد من تراكم الاختلالات المالية وبالتالي تقليل مخاطر حدوث تصحيح كبير؛

فالسياسات الاحترازية الكلية هي سياسات معاكسة للتقلبات الدورية للنظام المالي تستهدف تعزيز مرونته في استيعاب المخاطر النظامية وضمان مستويات كافية من الوساطة المالية وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

2.2.2. أدوات السياسة الاحترازية الكلية

تهدف جميع الأدوات الاحترازية الكلية إلى زيادة مرونة البنوك على أساس الاستمرار والتركيز إما على بعد السلاسل الزمنية أو على البعد المقطعي للاستقرار المالي، ويمكن تصنيف أدوات السياسة الاحترازية الكلية على ثلاثة أسس: التدابير القائمة على رأس المال، التدابير القائمة على السيولة والتدابير القائمة على المقترض.

تهدف التدابير القائمة على رأس المال إلى تعزيز قدرة البنوك على امتصاص الخسائر وهي تشمل تدابير صارمة يجب الوفاء بها في أي وقت ومختلف المخازن المؤقتة التي يمكن استخدامها في فترات الإجهاد، وتهدف التدابير القائمة على السيولة إلى مواجهة المخاطر الناتجة عن عدم تطابق الاستحقاق، في حين تهدف التدابير المستندة إلى المقترض إلى معالجة ضعف البنوك تجاه العملاء الفرديين. (Vollmer, 2021, p. 1512)

الجدول رقم (01): تصنيف الأدوات الاحترازية الكلية.

الوصف/الغرض	أداة السياسة	الفئات
احتياطات رأس المال في الأوقات الاقتصادية الجيدة والتي يمكن استخدامها للحفاظ على الإقراض في أوقات الأزمات	المخزن المؤقت لرأس المال المعاكس للتقلبات الدورية (CCyB)	التدابير القائمة على رأس المال
يزيد من مرونة البنوك الكبيرة من خلال تزويدها برأس مال إضافي	المخزن المؤقت للمخاطر النظامية (SRB)	
يحسن قدرة البنوك العامة على امتصاص الخسائر ويتجنب انتهاك الحد الأدنى من متطلبات رأس المال عند حدوث خسائر	المخزن المؤقت للحفاظ على رأس المال (CCOB)	
نسبة رأس المال الأساسي التنظيمي إلى إجمالي التعرض	نسبة الرافعة المالية (LEV)	
الحد الأدنى من الاحتياطيات التي يتعين على مؤسسة الائتمان الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي	الحد الأدنى لمتطلبات الاحتياطي (RR)	

الحد الأدنى من الأصول عالية السيولة التي تضمن قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها الصافية بالدفع على مدى 30 يوما	الحد الأقصى لنسبة تغطية السيولة (LCR)	التدابير القائمة على السيولة
نسبة التمويل المستقر المتاح مقارنة بالتمويل المستقر المطلوب، يعالج مخاطر السيولة طويلة الأجل	الحدود القصوى لصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR)	
نسبة المبلغ المقترض إلى القيمة السوقية للضمانات الأساسية، يتم تطبيقه في الغالب على القروض العقارية	الحدود القصوى لنسبة القرض إلى القيمة (LTV)	التدابير المستندة إلى المقترض
نسبة المبلغ المقترض (إجمالي الدين) إلى إجمالي الدخل السنوي للمقترض، يحد من تمديد الائتمان بما يتجاوز مضاعف الدخل السنوي للمقترضين	الحدود القصوى لنسبة القروض (الديون) إلى الدخل (LTI ;DTI)	
نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى إجمالي الدخل المتاح	الحدود القصوى لنسبة خدمة الدين إلى الدخل (DSTI)	

Source : (Vollmer, 2021, p. 1513)

تعمل السياسة الاحترازية الكلية على منع الأزمات المالية وتقليل آثارها على الاقتصاد الحقيقي من خلال الحد والتقليل من المخاطر النظامية على مستوى النظام المالي بهدف الحفاظ على استقراره الذي يعتبر أساس تحقيق نمو اقتصادي مستدام، لذا حظي هذا الموضوع باهتمام كبير من قبل صانعي السياسات الاقتصادية خاصة في ظل انتشار العولمة المالية وتجدد الصدمات على مستوى الاقتصاد العالمي.

3. السياسة الاحترازية الكلية و المالية في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)

شهد النهج الاحترازي الكلي في الجزائر تطورا ملحوظا بعد الأزمة المالية العالمية 2008 وفي ظل التحديات الراهنة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري ازدادت أهمية السياسة المالية في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي خاصة في أوقات الركود الاقتصادي.

1.3. السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)

تبنت الجزائر سياسات مالية تميزت بالتبعية لقطاع المحروقات مما يجعلها شديدة التأثر بالصدمات التي تمس الاقتصاد العالمي و يصعب توجيهها نحو تحقيق أهدافها.

1.1.3 . اتجاه السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)

انتهجت الجزائر في سبعينات وثمانينات القرن الماضي سياسة مالية توسعية نظرا لتحسن أسعار النفط، وفي سنة 1989 على إثر وقوع الأزمة النفطية إلى غاية سنة 1999 انتهجت سياسة مالية انكماشية تم خلالها تقليص النفقات وزيادة التحصيل الضريبي، وبعد ارتفاع أسعار النفط إذ تجاوزت أسعار النفط 100 دولار للبرميل سنة 1999 انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية في دعم النشاط الاقتصادي وتحسين الوضع الاجتماعي تجسدت في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، نظرا لتراجع أسعار النفط في منتصف سنة 2014 تبنت الحكومة سنتي 2015 و 2016 سياسة ترشيد النفقات من خلال اتخاذ عدة إجراءات تشفوية وتوجيه الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة للثروة كالقطاع الفلاحي والصناعي بالإضافة إلى إتباع سياسة التنويع الاقتصادي من خلال التوجه نحو بناء قاعدة صناعية قوية ودعم القطاع الخاص من

خلال إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتعزيز الصادرات، ولتحسن أسعار النفط سنة 2017 استمرت الدولة في سياساتها التوسعية وهذا ما يبرر ارتفاع الإيرادات والنفقات العامة مجددا. في ظل انتشار فيروس كورونا وحماية للاقتصاد الوطني من الركود الاقتصادي عملت السياسة المالية على اعتماد برامج الدعم والحماية من خلال زيادة النفقات العامة والإعفاءات الضريبية على القطاعات الأكثر تضررا بالإضافة إلى استحداث بعض المنح الاجتماعية.

2.1.3 . تحليل تطور متغيرات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)

لعبت السياسة المالية في الجزائر دورا هاما في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي من خلال تبني برامج واصلاحات اقتصادية هادفة باستخدام مجموعة من الأدوات.

➤ النفقات العامة: يتكون هيكل النفقات العامة في الجزائر من نفقات التسيير (الانفاق الجاري) و نفقات التجهيز (الإنفاق الاستثماري) حسب المادة 23 من قانون المالية 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية. ويرتبط الإنفاق العام في الجزائر بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها خلال هذه الفترة.

الشكل رقم (1): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2013، 2017، 2021.

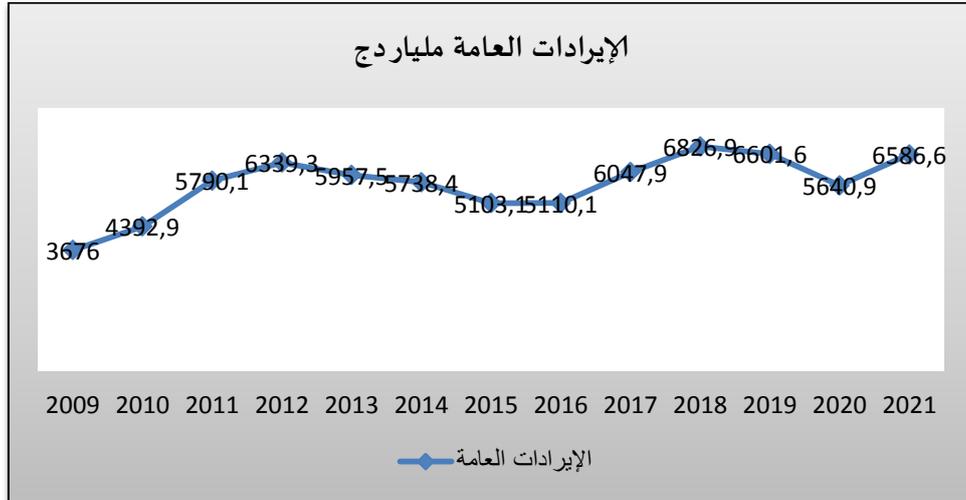
من خلال الشكل نلاحظ أن النفقات العامة في تطور مستمر بسبب تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي ونتيجة الفوائض المالية المتراكمة جراء ارتفاع أسعار النفط، فاعتمدت الدولة سياسة انفاقية توسعية ابتداء من سنة 2000 إذ بلغ حجمها سنة 2009 مقدار 4246.3 مليار دج واستمرت في الارتفاع لتصل سنة 2015 إلى 7656.3 مليار دينار جزائري رغم الأزمة التي شهدتها السوق النفطية، إلا أنها شهدت تذبذبا في بعض الأحيان حسب السياسات المتبعة، وفي سنتي 2016 و 2017 شهدت تراجعا خفيفا نتيجة لسياسة ترشيد النفقات التي انتهجتها الحكومة جراء انخفاض أسعار البترول. بالإضافة الى تجميد العديد من المشاريع التنموية المقرر تنفيذها خلال هذه الفترة.

ارتفعت النفقات العامة سنة 2018 نتيجة للارتفاع في النفقات بموجب عمليات رأس المال (اعتمادات في حسابات التخصيص الخاص، دعم أسعار الفائدة، تسديد المستحقات على الدولة ومساهمة ميزانية الدولة لصالح صندوق الضمان الاجتماعي) (الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، 2018، صفحة 14). ثم انخفضت في سنة 2020 نتيجة لانتشار وباء كورونا، لترتفع بعدها سنة 2021 لانتعاش أسعار البترول.

➤ الإيرادات العامة: تسهم الإيرادات البترولية بشكل كبير في تطور الإيرادات العامة بسبب ارتفاع الجباية البترولية، إلا

أن الدولة عملت على تحسين الإيرادات الضريبية خارج قطاع المحروقات من خلال وضع الدولة عدة إجراءات وتعديلات على قانون المالية.

الشكل رقم (2): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2009-2021) مليار دج



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2013، 2017، 2021.

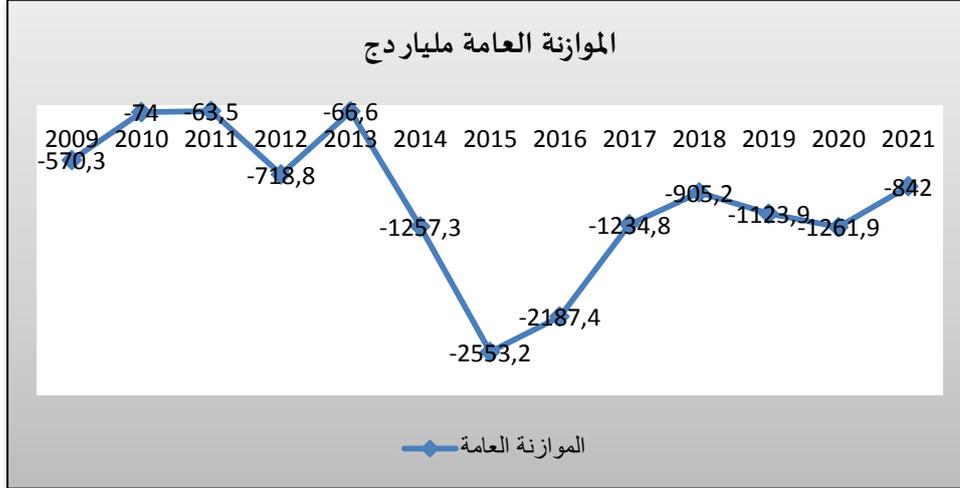
يتبين من خلال الشكل أن الإيرادات العامة في الجزائر عرفت نمو مضطربا راجع للتذبذب الحاصل في إيرادات الجباية البترولية والتي تعتبر المكون الأساسي لها، لتبلغ سنة 2012 حوالي 6339.3 مليار دينار نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي عليه، إلا أنها شهدت انخفاضا ابتداء من سنة 2013 بسبب انخفاض إيرادات الجباية البترولية، مما يدل على ارتباط إيرادات الدولة بقطاع المحروقات، في المقابل ارتفعت الإيرادات خارج قطاع المحروقات نظرا للإجراءات المتخذة من طرف الدولة في مكافحة الغش والتهرب الضريبي، بالإضافة إلى التوجه الحديث نحو استراتيجية التنوع الاقتصادي للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

انخفضت الإيرادات سنتي 2015 و 2016 لانخفاض أسعار النفط ثم لترتفع مجددا سنة 2017 نتيجة تحسن أسعار النفط وفي سنة 2020 انخفضت بسبب جائحة كوفيد 19 لتبلغ 5640.9 مليار دج، ثم ارتفعت في سنة 2021 لتبلغ 6586.6 مليار دج بسبب التعافي الاقتصادي وزيادة الطلب العالمي على النفط.

➤ **رصيد الموازنة العامة:** عرفها القانون 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية بأنها الوثيقة التي

تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلة والنفقات بالرأس مال وترخص بها، وتحكم الموازنة العامة في الجزائر عدة مبادئ أهمها مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، مبدأ الشمولية، مبدأ عدم التخصيص، مبدأ توازن الميزانية.

الشكل رقم (3): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2009-2021) مليار دج



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2013، 2017، 2021.

نلاحظ وجود عجز مستمر لرصيد الموازنة العامة خلال فترة الدراسة نظرا لحجم المخصصات المالية لبرامج الانعاش الاقتصادي، ونتيجة للصدمات المالية التي مست الاقتصاد الوطني سواء الناجمة عن الازمة المالية العالمية أو انخفاض أسعار النفط أو جائحة كوفيد 19.

تم تمويل عجوزات السنوات من 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات (FRR)، في حين، فإن تمويل عجز سنة 2013، رغم ضعفه (أقل من 1% من إجمالي الناتج الداخلي) تم اقتطاع قدره 70.2 مليار دينار من هذا الصندوق الذي تمثل موارده قدرة تمويل هامة. (الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2014، صفحة 94)، وقد بلغ أقصاه سنة 2015 لزيادة النفقات العامة وانخفاض الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار البترول، وبقيت الموازنة العامة تسجل عجزا رغم تحسن أسعار البترول.

رغم كل الجهود المبذولة من قبل الحكومة في الجزائر بقي أداء السياسة المالية خاضع لقطاع المحروقات، حيث لم ترق السياسة المالية إلى المستوى المطلوب في تحقيق الأهداف المسطرة، وبقي الاقتصاد الوطني ريعي يعتمد على عائدات قطاع المحروقات مما يجعله أكثر عرضة لأي اهتزازات في أسعار النفط في السوق العالمي.

2.3 السياسة الاحترازية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)

يتولى بنك الجزائر تنفيذ السياسة الاحترازية الكلية في الجزائر، إذ عمل بعد الأزمة المالية العالمية 2008 على تطوير النهج الاحترازي الكلي من أجل تحقيق الاستقرار المالي باعتباره السلطة الإشرافية المسؤولة، من خلال استخدام عدة تدابير احترازية تحد من المخاطر النظامية التي تهدد استقرار النظام المالي.

إن وضع إطار مؤسسي رسمي للسياسات الاحترازية الكلية مهم لضمان الفعالية، حيث يساعد على تحديد مسئولية السياسة الاحترازية الكلية ويضمن أن تكون السلطة المختصة على استعداد للعمل والتنسيق مع السلطات الأخرى عند الحاجة، و من أجل منع الأزمات المالية والحد من المخاطر النظامية تم إنشاء هيئة الرقابة المصرفية سنة 2013، كما تم توسيع الإطار التنظيمي الاحترازي الكلي من خلال اعتماد أدوات احترازية جديدة لزيادة مرونة النظام المالي مثل متطلبات الاحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية (CCyB).

قام بنك الجزائر باستخدام مجموعة من أدوات السياسة الاحترازية الكلية مصممة بعناية تعمل على الحد والتخفيف من المخاطر النظامية التي يتعرض لها النظام المالي مما يساهم في استمرار هذا الأخير في أداء وظائفه من خلال توفير التمويل اللازم لنمو الأنشطة الاقتصادية وبالتالي المساهمة في استدامة النمو الاقتصادي.

من أهم هذه الأدوات والتي تستهدف المتغيرات المالية والاقتصادية الكلية نجد:

➤ أدوات رأس المال: تشمل نسبة كفاية رأس المال (CAR) إذ بلغ الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال التنظيمي 9.5%

كوسيلة للوقاية من الخسائر المحتملة، مخازن رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (CCBs) حيث تم فرض هامش رأس المال لمواجهة التقلبات 0% من الأصول المرجحة بالمخاطر لمواجهة التقلبات الدورية في النظام المالي الناشئة عن النمو المفرط في الائتمان الخاص، علاوة على فرض وسادة أمان (SC) على المصارف والمؤسسات المالية تتكون من الأموال الخاصة القاعدية تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة، أما فيما يخص نسبة الرفع المالي (LR) جاري إعداد المتطلب التنظيمي.

➤ أدوات قطاعية: وتشمل نسبة القرض إلى القيمة (LTV) وبلغت كأقصى حد 70%، نسبة الدين إلى الدخل (DTI) ويختلف الحد تبعاً لمستوى دخل المقترض وإجمالي التزاماته، إضافة إلى حدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة (CLC) بنسبة 25% من الأموال الخاصة للحد من مخاطر منح الائتمان.

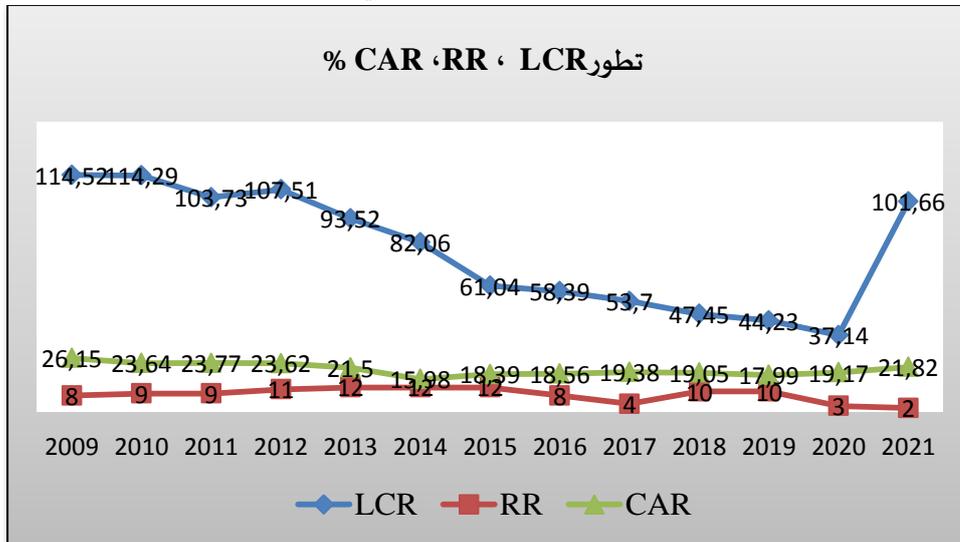
➤ أدوات السيولة: وتشمل نسبة تغطية السيولة (LCR) تم تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى 60% خلال فترة

كورونا، وتم إلزام البنوك بإعادة رفعه إلى 100% في مارس 2022، نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) جاري إعداد المتطلب التنظيمي من قبل بنك الجزائر، إضافة إلى متطلبات الاحتياطي (RR) وتحدد من طرف بنك الجزائر بناء على الوضع القائم.

➤ أدوات أخرى: كحدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية (LFX) تستخدم للتحكم في التعرض لمخاطر أسعار صرف

العملات الأجنبية والرافعة المالية للعملة الأجنبية في القطاع المالي المحلي، ويتم وضع الحدود وفقاً لتقدير بنك الجزائر.

الشكل رقم (4): تطور بعض متغيرات السياسة الاحترازية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2011، 2015، 2017، 2021.

عقب الأزمة المالية العالمية 2008 تم تشديد الإجراءات الاحترازية الكلية، تشير الاحصائيات المتعلقة بتطور بعض متغيرات السياسة الاحترازية الكلية في الجزائر خلال فترة الدراسة أنه تم استخدامها بشكل إيجابي في احتواء مخاطر عدم الاستقرار المالي، يلزم الإطار التنظيمي الاحترازي لبنك الجزائر البنوك بالحفاظ على مستويات رأس المال بما يزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات لجنة بازل إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال 26.15% سنة 2009 وهي أعلى بكثير من المتطلب التنظيمي، في حين تشير نسبة تغطية السيولة القصيرة الأجل إلى غاية سنة 2012 إلى تمتع النظام المصرفي الجزائري بمستويات سيولة جيدة وبعدها بدأت في التراجع لانخفاض أسعار النفط وبلغت أدنى مستوى لها 37.14% سنة 2020 نتيجة أزمة فيروس كورونا، بعدها سجلت ارتفاعاً لتصل إلى 101.66% في سنة 2021 لتحسن أسعار النفط، أما بالنسبة لمعدل الاحتياطي

الالزامي شهد تطور مستمر نظرا لوجود فائض سيولة لدى البنوك، ثم انخفض سنتي 2016 و2017 ليصل إلى 4% بسبب نقص السيولة المصرفية الناجم عن انخفاض أسعار النفط، ليرتفع بعدها سنتي 2018 و2019 ليصل إلى 10%، وعلى ضوء التغيرات في الوضع الاقتصادي الناجم عن آثار الوباء تم تخفيف بعض الإجراءات الاحترازية ليصل معدل الاحتياطي 3% سنة 2020، ثم 2% سنة 2021، علاوة على إعفاء المصارف من بناء وسادة أمان. إن تحليل الوضع المالي القائم وتحديد مؤشرات الإنذار المبكر يسهم في تحديد وفعالية التدابير الاحترازية المستخدمة، وفي هذا الصدد العمل جاري على إصدار أول تقرير للاستقرار المالي من قبل بنك الجزائر. خطت الجزائر خطوات مهمة في تعزيز الإطار المؤسسي للسياسات الاحترازية الكلية، إذ أصبح استعمال هذه التدابير الآن على نطاق واسع، وتم اعتماد معايير احترازية أكثر صرامة تشمل هذه التدابير أدوات رأس المال والسيولة، ويشير استمرار الوساطة المالية على مستوى النظام المالي الجزائري وصلابة القطاع المصرفي إلى فعالية السياسات الاحترازية الكلية المطبقة من قبل بنك الجزائر في احتواء المخاطر النظامية.

4. تفاعل السياسة الاحترازية الكلية والمالية في الجزائر خلال الفترة (2009-2021)

تعتبر السياسة المالية والاحترازية الكلية من أهم سياسات الاقتصاد الكلي التي تسهم في تحقيق تنمية مستدامة من خلال تحقيق استقرار النظام المالي ودعم النشاط الاقتصادي، إذ تؤثر السياسة المالية في النشاط الاقتصادي للبلدان حسب الوضع الاقتصادي القائم من خلال تغيير معدلات الإنفاق الحكومي والضرائب، في حين تعمل السياسة الاحترازية الكلية على استمرار النظام المالي في توفير التمويل اللازم لدعم النشاط الاقتصادي عند تعرض الاقتصاد لصدمة مستخدمة في ذلك عدة أدوات، إلا أنهما يختلفان في كثير من الجوانب الاطار المؤسسي، الأدوات والأهداف والتي يمكن عرضها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): مقارنة السياسة المالية بالاحترازية الكلية في الجزائر

المعايير	السياسة المالية	السياسة الاحترازية الكلية
تدار من قبل	وزارة المالية	بنك الجزائر
التأثير	تؤثر في عجز الميزانية	التأثير على حجم الائتمان
الطبيعة	سنوية	بناء على مجموعة من المؤشرات
الهدف الوسيط	- القضاء على البطالة - العدالة في توزيع الدخل - توازن ميزان المدفوعات	الحد من المخاطر النظامية
الهدف النهائي	- تحقيق التوازن الاقتصادي - استقرار الانتاج واستقرار الدين الحكومي	استقرار النظام المالي ككل
الأدوات	- الانفاق العام - الإيرادات العامة - الموازنة العامة	- نسبة القرض الى القيمة (LTV) - نسبة الدين الى الدخل (DTI) - متطلبات الاحتياطي (RR) - نسبة تغطية السيولة (LCR) - نسبة كفاية رأس المال (CAR) - وسادة أمان (SC)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على ماتم الإطلاع عليه.

في إطار تداخل المالية العامة مع القطاع المالي في الجزائر ترتبط السياسة المالية بالسياسة الاحترازية الكلية ارتباطا وثيقا إذ أن تحقيق النمو الاقتصادي لا يتأتى إلا بوجود نظام مالي مستقر، في حين استقرار النظام المالي يحتاج لاقتصاد قوي. إن التوجه الحديث للسياسة المالية في الجزائر يعمل على الحفاظ على الاستقرار المالي إلى جانب تحقيق نمو اقتصادي مستدام وزيادة فرص العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية، إذ تؤثر السياسة المالية على الاستقرار المالي من خلال عدة قنوات أهمها السياسة الضريبية التي تشجع أو تثبط الاستثمار أو نوعا معينا من التمويل، كما أن السياسة المالية خلال أوقات الازدهار تسهم في تحقيق الاستقرار المالي من خلال زيادة الهوامش الوقائية المالية مما تزيد من قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات المحتملة، فالقدرة المالية التي تم بناؤها قبل الأزمة المالية العالمية 2008 في ظل تحسن الوضع المالي مكنت النظام المالي الجزائري من تجاوز أثار الأزمة.

كما ساهمت السياسة المالية في الجزائر في تدعيم الاستقرار المالي من خلال ترشيد الإنفاق في أوقات الأزمات وتكوين رأس مال قوي خلال فترات الازدهار، وبالمثل لم يعد دور السياسة الضريبية يقتصر على تمويل الميزانية العامة للدولة فقط بل أصبحت لها أبعاد أخرى منها الحد من المخاطر النظامية التي تهدد استقرار النظام المالي من خلال عدة قنوات كالإعفاء الضريبي المؤقت، التأجيل الضريبي و التخفيضات الضريبية، فحسب المادة 35 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 وكتدبير استثنائي تم تمديد آجال تقديم التصريحات الجبائية، وكذا دفع الضرائب والرسوم المتعلقة بها.

فالساسة المالية في الجزائر تسهم بشكل كبير في قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات، في حين تدهور الأداء المالي للحكومة يؤدي في نهاية المطاف إلى عدم الاستقرار المالي، وبالتالي ظهور الاختلالات الاقتصادية مما يكلف الاقتصاد.

في المقابل إن تعزيز النهج الاحترازي الكلي يؤدي إلى الحد من المخاطر النظامية مما يعزز الاستقرار المالي الذي يسهم في تحقيق تنمية مستدامة، بالإضافة إلى التقليل من التكاليف المالية الناجمة عن تعرض الاقتصاد لصدمات مالية، كما تسهم السياسة الاحترازية الكلية في تحقيق أهداف السياسة المالية في الجزائر من خلال استراتيجية التوسع المالي الذي يؤدي إلى زيادة الطلب عن طريق تخفيف قيود الائتمان الممنوح في بعض القطاعات الفاعلة في الاقتصاد، خاصة تلك التي تندرج ضمن استراتيجية تنوع الاقتصاد من خلال تغيير نسب القرض إلى القيمة (LTV) والدين إلى الدخل (DTI).

رغم الأزمات والصدمات التي مست الاقتصاد الوطني استمر القطاع المصرفي الجزائري في تمويل أنشطة الاقتصاد الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة، خاصة في ظل توجه الدولة نحو تعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن للسياسة الاحترازية الكلية في الجزائر أن تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال استخدام أدوات احترازية كلية تدعم السيولة البنكية وتحافظ على ملاءة البنوك كمتطلبات الاحتياطي (RR)، وبالمثل يمكن للسياسة المالية في الجزائر التي تعمل على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أن تدعم الاستقرار المالي عن طريق قناة الإنفاق العام والسياسة الضريبية، ولتعظيم أداء كل منهما يجب أن يعملان بشكل متبادل في سياق تنسيقهما.

يرتبط تطور متغيرات السياسة المالية في الجزائر بالدرجة الأولى بأسعار النفط، في حين يتم تشديد أو تخفيض التدابير الاحترازية الكلية وفق العديد من المؤشرات أهمها مؤشرات الإنذار المبكر واختبارات تحمل الضغوط.

الجدول رقم (3): اتجاه السياسة المالية وموقف السياسة الاحترازية الكلية في الجزائر للفترة (2009-2021)

السنة	2014-2009	2016-2015	2019-2017	2021-2020
اتجاه السياسة المالية	سياسة مالية توسعية	سياسة مالية انكماشية	سياسة مالية توسعية	سياسة مالية توسعية
موقف السياسة الاحترازية الكلية	تشديد السياسة			تخفيف السياسة

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على ماتم الإطلاع عليه.

إن وضع السياستين تبعاً لأهداف كل منهما قد يؤدي إلى تعارض عند تنفيذهما نظراً لوجود مقايضة بين الفائدة والتكاليف، ففرض بعض التدابير القطاعية كقيود مفروضة على اقتراض القطاع الخاص يكون في مقابل النمو الاقتصادي، لذا ينبغي لبنك الجزائر ووزارة المالية التوجه نحو التنسيق والتعاون في سياق تنفيذ السياستين لتجنب آثار التضارب ولتحقيق أفضل النتائج، وتظهر أهمية التنسيق بين السياستين في كون عدم التنسيق بين السياستين يفضي إلى آثار سلبية.

5. خاتمة:

حاولت الدراسة إبراز طبيعة التفاعل بين السياسة المالية والاحترازية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2009-2021 وذلك من خلال التطرق إلى واقع تنفيذ السياسة الاحترازية الكلية والمالية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة وإبراز العلاقة التفاعلية بينهما، فتدابير كل منهما تسعى للحفاظ على الاستقرار المالي ودعم النشاط الاقتصادي، تدعم السياسة المالية في الجزائر السياسة الاحترازية الكلية خاصة في فترات الركود، كما تعمل السياسة الاحترازية الكلية على الحفاظ على مرونة القطاع المصرفي من خلال الحد من المخاطر النظامية التي تهدد الاستقرار المالي مما يمكن من تحقيق نمو اقتصادي. وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- لعبت السياسة المالية في الجزائر دوراً هاماً في تعزيز استقرار النظام المالي من خلال تكوين رأس مال قوي خلال فترات الازدهار مكنت النظام المالي من الاستمرار في أداء وظائفه في فترات الأزمات، إضافة إلى تقديم بعض الحوافز الضريبية، وفي المقابل ساهمت السياسة الاحترازية الكلية في الجزائر في دعم النشاط الاقتصادي من خلال ضمان استمرار تدفق الائتمان إلى الاقتصاد؛
- إن الاستقرار المالي والنشاط الاقتصادي في الجزائر يعزز كل منها الآخر فتدابير كل منهما في غالب الأحيان تكون داعمة للآخر، إلا أنه في بعض الأحيان قد يكون تعارض عند إجرائهما مما يستدعي ضرورة التنسيق؛
- لا يوجد إطار مؤسسي في الجزائر خلال فترة الدراسة يعنى بآليات التنسيق بين السياستين المالية والاحترازية الكلية يحدد وظائف ومهام كل سياسة في ظل التحديات الراهنة وتعدد واختلاف الأهداف والوسائل؛
- تميزت استراتيجيات السياسة المالية المنتهجة في الجزائر خلال هذه الفترة بالتبعية لقطاع المحروقات وهذا ما نلمسه من خلال مستويات الإنفاق العام والإيرادات العامة، في حين اتسمت الموازنة العامة بالعجز طيلة هذه السنوات؛ بناء على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية:
- ضرورة التنسيق بين وزارة المالية باعتبارها السلطة المسؤولة عن إدارة السياسة المالية وبنك الجزائر باعتباره مسؤول عن تنفيذ السياسة الاحترازية الكلية بخصوص صياغة واختيار الأدوات المناسبة من أجل تحقيق أهداف كل منهما؛
- العمل على تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات لاستقلالية إدارة السياسة المالية والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات؛
- يجب أن يأخذ بعين الاعتبار صانعو السياسة المالية جوانب الاستقرار المالي عند إجراء السياسة المالية لتجنب الآثار السلبية على الاستقرار المالي؛ وفي المقابل عند إجراء السياسة الاحترازية الكلية كتشديد القيود على الائتمان الممنوح يجب مراعاة الآثار المترتبة على النمو الاقتصادي؛
- ضرورة وضع إطار مؤسسي يعنى بالتنسيق بين السياستين يتسم بالشفافية والوضوح يتم من خلاله تبادل المعلومات مما يمكن من التنفيذ الفعال للسياستين؛

6. قائمة المراجع:

قائمة المراجع العربية

- الطاهر الجنابي. علم المالية العامة والتشريع المالي. جامعة الموصل، العراق: دار الكتب للطباعة والنشر.
- بنك الجزائر. (2014). التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- بنك الجزائر. (2018). حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018.
- حسين وجدي. (1988). المالية الحكومية والاقتصاد العام. الاسكندرية.
- حمدي أحمد العناني. (2003). اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي. القاهرة، مصر: الدار المصرية اللبنانية.
- سعيد علي العبيدي. (2011). اقتصاديات المالية العامة (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار دجلة.
- عبد الحميد عبد المطلب. (2004). السياسات الاقتصادية على المستوى القومي: تحليل كلي. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
- محمد عباس محرز. (2012). إقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة الإيرادات العامة (الإصدار 5). ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد يوسف الهاشل. (2015). السياسة الاحترازية الكلية ودورها في تعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية تجربة بنك الكويت المركزي. القاهرة.
- مغنية هواري. (2016-2017). السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد المالي. سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة جيلالي اليابس.
- هشام محمد صفوت العمري. (1988). اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، الجزء الثاني. بغداد: مطبعة التعليم العالي.

- Dumičić, M. (2019). Linkages Between Fiscal Policy and Financial (In) Stability. *Journal of Central Banking Theory and Practice* (1), pp. 97-109.
- Kiely, K. (2023, fevrier 21). What is fiscal policy. Consulté le 03 27, 2023, sur <https://www.businessnewsdaily.com/3484-fiscal-policy.html>
- Malmierca, M. (2023, May). Optimal macroprudential and fiscal policy in a monetary union. *The International Journal of Theoretical and Applied Papers on Economic Modelling* , 122.
- Nguyen, N. T., & al, e. (2019). The Interaction Between Fiscal Policy, Macroprudential Policy and Financial Stability in Vietnam-An Application of Structural Equation Modeling. *International Conference of the Thailand Econometrics Society*. Thailand.
- Sueppel, R. (2015, December 5). The role of macroprudential policy. Consulté le 3 15, 2023, sur [macrosynergy: https://research.macrosynergy.com/the-role-of-macroprudential-policy/](https://research.macrosynergy.com/the-role-of-macroprudential-policy/)
- Ukraine, N. B. (2018). *Macroprudential Policy Strategy*.
- Vollmer, U. (2021). Monetary policy or macroprudential policies: What can tame the cycles? *Journal of Economic Surveys* , 36 (5), 1510-1538.
- Yilla, K., & Liang, N. (2020, February 11). What are macroprudential tools? Consulté le March 12, 2023, sur <https://www.brookings.edu/blog/up-front/2020/02/11/what-are-macroprudential-tools/>
- Yong, M., & Lin, L. (2022, March 3). The coordination of Monetary, Fiscal and Macroprudential and Policies. *Journal of Financial Research* , 499 (1), pp. 1-18.